# الفصل الثانى

## مشكلة الأمية فى البلاد العربية *

تعتبر مشكلة الأمية مشكلة ضخمة على الصعيد العالمى والقومى على السواء . فنصف سكان العالم الكبار أميون والعالم العربى يمثل فى هذه الصورة الكلية منطقة من أعلى مناطق العالم تركزا بالأمية ومعاناة من مشاكلها . وتشير البيانات الاحصائية العربية ان مشكلة الأمية ذات حجم كبير وأبعاد متعددة . فهى تشمل الغالبية العظمى من السكان الكبار والصغار على السواء ومع أن نسبة الأمية تتفاوت من بلد عربى الى آخر الا أنها تمثل درجة عالية من الخطورة وتحديا عنيدا للعالم العربى . وتنتشر الأمية فى العالم العربى بين النساء اكثر منها بين الرجال لأسباب تاريخية واجتماعية معروفة أدت الى تأخر تعليم المرأة وعدم الاهتمام به . كما انها أيضا تنتشر بين سكان الريف اكثر من انتشارها بين سكان الحضر لاسباب معروفة ايضا فى مقدمتها قلة حظ أهل الريف من الخدمات الثقافية والتعليمية فضلا عن طبيعة مجتمعهم البسيط الذى لا يعول أهمية كبرى على تعلم مهارات الاتصال الأساسية وهى القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة .

### دواعى الاهتمام بمحو الأمية :

هناك أسباب متعددة تدعو الدول العربية الى الاهتمام بمشكلة الأمية وتحثها على التخلص منها .

فقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة ، كما اشرنا وأساسا هاما من الأسس الثقافية والحضارية فى المجتمعات الحديثة . واصبح العصر الذى نعيش فيه لا مكان لأمى فيه .

ونظرا لأن الأمية تتركز فى فئات العمر المنتجة ونظرا لان الاميين يشاركون فى كثير من مواقع العمل فى كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والزراعية وغيرها فقد أصبحت عملية محو الأمية مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . فمن أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية توفر القوى البشرية اللازمة لها بما تستلزمه من مهارات عقلية وعملية . وهى تنمية تقل فيها فرصة العامل غير الماهر الى حد كبير . ثم ان الاتجاهات الحديثة فى التنمية الاقتصادية تعتمد على السيطرة على وسائل الاتصال

---

* للدكتور محمد منير مرسى .

من ناحية وقدرة الفرد على التعامل مع الآلة من ناحية اخرى . يضاف الى ذلك ان الاتجاهات الصحيحة نحو العمل وتقدير المسئولية والاحساس بالواجب والقواعد الصحيحة للتعامل مع رؤساء العمل وزملاء المهنة كلها امور يتعلمها الانسان ويكتسبها نتيجة مروره بخبرات يتعلمها ويستفيد منها . والمتعلم افضل من الأمى فى اكتساب هذه الاتجاهات والخبرات . ومن ناحية اخرى نجد أن زيادة الانتاج تتوقف بالدرجات الأولى على مهارة العامل ومدى ما يجيده من مهارات الاتصال التى يستطيع عن طريقها أن يترقى فى سلم المهارة فى المهنة وقد كشفت خبرات وتجارب الدول الأخرى عن اهمية الفرد المتعلم فى زيادة الانتاج .

والتنمية الاقتصادية السليمة تقتضى توافر الاتجاهات الصحيحة نحو الاستثمار والادخار والتوفير وتنظيم الاستهلاك وتحديد النسل والعناية بالصحة الشخصية وارتباطها بشروط الغذاء الجيد وغيرها من الأمور التى تعتبر نتيجة طبيعية لعملية التعلم ، وفى كل هذه الأمور نجد أن المتعلم اقدر من الأمى على تعلمها واكتسابها .

اما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية فمن اهم مظاهرها ممارسة الديمقراطية الصحيحة . وهذا لا يتسنى الا بمعرفة كل فرد لحقوقه وواجباته ودوره كمواطن فى التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة . والمتعلم اقدر من الأمى فى ممارسة دوره كمواطن صالح مدرك لأبعاده ودوره فى التغيير الاجتماعى .

والى جانب ذلك نجد أن المتعلم اقدر من الامى فى الاستفادة من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية التى تقدمها الدولة وهو ايضا اقدر على تقبل التغيير وتقبل الاتجاهات السليمة التى تقتضيها ظروف وطنه ومجتمعه فى الحرب والسلم على السواء . فالأمى أسهل فى وقوعه فريسة للدعاية المغرضة والاشاعات الكاذبة والمتعلم اقدر منه فى التمييز بين الغث والسمين من الأفكار . والأمية أيضا عائق كبير فى تنمية النمط الخلقى القومى واحداث التماسك الاجتماعى بين الافراد وهى عائق فى سبيل اكتساب الاتجاهات المرغوبة على المستوى الفردى والاجتماعى على السواء . ولكل هذه الاسباب والدواعى تهتم البلاد العربية بمكافحة الأمية والقضاء عليها .

## تقويم الجهود المبذولة :

يتضح من تتبع جهود الدول العربية المبذولة فى محو الأمية أن هذه الجهود متواضعة جدا اذا ما قورنت بحجم المشكلة وان الدول العربية لم

تضع محو الأمية من حيث الاهمية فى المكان الذى تستحقه . فقد اشار تقرير المؤتمر الاقليمى الثانى لتقويم نشاط محو الامية فى الدول العربية فى الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧١ ( الذى عقد بالاسكندرية فى ديسمبر ١٩٧١ ) الى أن معدل الانخفاض السنوى فى نسبة محو الأمية بالبلاد العربية بتعليم ثمانية من ٥ر٠٪ الى ٧٪ وأن من بين كل الف امى تقوم البلاد العربية بتعليم ثمانية اميين وأن الذين يستفيدون فعلا من التعليم يبلغ خمسة افراد فقط . ومعنى هذا ان البلاد العربية لو سارت بهذا المعدل فانها لا تنتظر أن تمحو الأمية قبل ٤٢ سنة اذا افترضنا أن عدد الاميين ثابت وهذا افتراض غير سليم لاننا نعلم أن هناك زيادة مستمرة فى عدد السكان يصل معدلها السنوى فى البلاد العربية الى ٨ر٢٪ وأن نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى ما زالت قاصرة عن استيعاب كل الأطفال الملزمين وان عددا غير قليل ممن يتخرجون فى المدرسة الابتدائية او فصول محو الأمية يرتدون ثانية الى الأمية كما ان هناك العديد من التلاميذ لا يكملون المرحلة الابتدائية .

ومن المعروف ان البلاد العربية كانت قد حددت لنفسها فى مؤتمر الاسكندرية عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ مدة خمسة عشر عاما للقضاء على الأمية . ومعنى هذا أن البلاد العربية خلال السنوات الخمس الماضية لم تحقق من التقدم فى محو الأمية الا ١٢٪ من الجهد اللازم للقضاء على المشكلة فى حين انه كان ينبغى ان تقطع حوالى ٣٣٪ على اقل تقدير اذا ارادت حقا ان تمحو الأمية فى المدة المقررة . اى أن الدول العربية تسير بثلث السرعة والطاقة المطلوبتين للقضاء على المشكلة قضاء تاما فى العشر سنوات القادمة. ونيست الصورة الآن باحسن منها من قبل .

وهنا نجد انفسنا أمام سؤال هام يفرض نفسه بصورة طبيعية هو : لماذا لم تحقق الدول العربية التقدم المنشود فى محو الأمية ؟ وما هى الأسباب المسئولة عن ذلك ؟ هذا ما سنعالجه فى السطور التالية .

هناك عدة أسباب ادت الى فشل جهود محو الأمية فى البلاد العربية من أبرزها :

١ ـ عدم الوعى بخطورة المشكلة :

فالبلاد العربية تفتقر الى الاحساس الحقيقى بخطورة مشكلة الأمية وآثارها السلبية على التقدم الاقتصادى والاجتماعى لهذه البلاد فى مرحلة تطورها الراهنة . وترتب على هذا بالطبع عدم اعطاء محو الأمية الاهتمام الذى تستحقه من جانب رجال السياسة والمال معا وانعكس هذا على القائمين بالعمل فى محو الأمية ففقدوا حماسهم وايمانهم باهمية العمل الذى يقومون به . يضاف الى ذلك ما يلاحظ عادة لدى الاميين من قلة احساسهم بخطورة الأمية بالنسبة لهم وحاجتهم للتخلص منها مما يحملهم على عدم الاقبال

على الدراسة او الانتظام بها . ومن هنا كان من الضروري الاهتمام بالدعوة والاعلام لمحو الأمية من خلال خطة اعلامية محكمة تستهدف تكوين رأى عام مستنير بخطورة مشكلة الأمية وضرورة القضاء عليها كما تعمل هذه الخطة ايضا على تشجيع الأميين على الاقبال على الدراسة والانتظام فيها .

٢ ـ قلة الميزانية

فما زالت الميزانيات التى تخصصها الدول العربية لمحو الأمية متواضعة جدا اذا ما قورنت بحجم المشكلة وضخامة العمل المنتظر وبالطبع فان المال هو عصب كل مشروع وبدونه لا يمكن أن نتصور احراز تقدم حقيقى . ومن هنا كان من الضرورى على الدول العربية ان تزيد مخصصاتها التى ترصدها لمحو الأمية وهو ما حرصت المؤتمرات المتتالية على تكرار تأكيده كتوصية تعمل بها الدول العربية . ومن المعروف أن الدول العربية ينبغى عليها أن تزيد ميزانياتها لمحو الأمية الى ثلاثة أمثال اذا كانت جادة حقيقة فى القضاء على الأمية بها فى العشر سنوات القادمة .

٣ ـ عدم الربط بين مشروعات محو الأمية وخطط التنمية :

من المعروف ان هناك عدة اساليب مستخدمة فى محو الأمية من اهمها اسلوب الجهود المبعثرة واسلوب الحملات الشاملة واسلوب الجهود الانتقائية . وقد درجت خطة محو الأمية فى البلاد العربية على اتباع الأسلوب الأول الذى يقوم أساسا على جهود الأفراد والهيئات والجمعيات الخيرية والتطوعية وشبه الحكومة ثم بدأت الحكومات العربية فى تحمل مسئولياتها فى محو الأمية واعتبارها جزءا من المسئوليات التى تقع على عاتق الدولة . ولكن مثل هذه الجهود كانت وما زالت الى حد كبير عشوائية لا تقوم على تخطيط سليم . ومن هنا برزت عملية الأخذ بتخطيط مشروعات الأميةتحظى باهتمام الدول العربية وضرورة ربط هذه المشروعات بخطط التنمية الاقتصادية . وترتب على هذا تأكيد الأخذ بالأسلوب الانتقائى لمحو الأمية حتى تكون للجهود التى تبذل فى محو الأمية قيمة وفاعلية على أن يكون ذلك فى اطار خطة شاملة لمحو الأمية ونظرا لأن كثيرا من الدول العربية لم تضع هذا الأسلوب موضع التطبيق فان كثيرا من جهودها فى محو الأمية على تواضعها تذهب هباء وسدى .

ومن هنا حرصت المؤتمرات المتتالية على التوصية بضرورة الربط بين خطط محو الأمية وخطط التنمية الاقتصادية واعطاء المشروعات الاقتصادية الصناعية منها والزراعية أولوية فى محو أمية العاملين بها .

٤ ـ قلة كفاءة تنظيمات واجهزة محو الأمية :

تتمركز مسئولية محو الأمية فى الدول العربية فى يد وزارة واحدة

هي غالبا الوزارة المسئولة عن التعليم باستثناء ثلاث دول هي سوريا حيث تشرف وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي على محو الأمية ولبنان حيث تكون الوزارة المسئولة هي وزارة العمل والشئون الاجتماعية وتونس حيث تكون الوزارة المسئولة هي كتابة الدولة للشئون الاجتماعية مما يعكس تباين النظرة الى محو الأمية باعتبارها مشكلة تربوية أو ثقافية او عمالية أو اجتماعية . ولا شك ان العمل القومي لمحو الأمية أكبر من أن يكون مسئولية وزارة معينة ومن هنا كان من الضروري اعتبار محو الأميةمسئولية قومية تشترك فيها كل الهيئات والقطاعات الحكومية وغير الحكومية بحيث تتولى كل منها نفقات وجهود تعليم الأميين بها . ويقتضي ذلك وجود هيئات عليا لتنسيق العمل في محو الأمية على المستوى القومي وهو ما تفتقر اليه تنظيمات الدول العربية لمحو الأمية . يضاف الى ذلك أن اجهزة محو الأمية في البلاد هي اجهزة حديثة النشأة نسبيا وتتفاوت في درجة نموها وهذه الأجهزة هي عادة جزء من الوزارة التي تدخل محو الامية ضمن مسئوليتها. وهذه الأجهزة تواجه مشكلات متماثلة بصفة عامة من أهمها عدم وجوداتفاق بين الدول العربية بشأن تسميتها وتقسيماتها ووجود نقص شديد في القوى العاملة كما وكيفا على اختلاف المستويات والتخصصات وعدماستقرار هؤلاء العاملين في أماكن عملهم وعدم وجود حوافز . ومنها انفتاح فرص الترقي أمامهم كزملائهم في الميادين الأخرى مما يدفعهم الى ترك العمل في محو الأمية الى مجال آخر .

٥ ـ نقص وضعف تشريعات محو الأمية :

فبعض البلاد العربية يوجد بها تشريعات لمحو الأمية وبعضها لا يوجد به مثل هذه التشريعات . ولا شك أن التشريعات من شأنها ان تنظم وتحدد مسئولياتها وجهات تنفيذها وتضع الضمانات التي تكفل حسن سير العمل وادائه لأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن . ومن هنا كان من الضروري وجود تشريعات لمحو الأمية تتضمن كل هذه الضمانات ومن بينها النص على التزام الدولة بهيئاتها واجهزتها المختلفة على تهيئة فرص التعليم للاميين والتزام هؤلاء بالحضور والانتظام في الدراسة .

كما أن هناك نقط ضعف في التشريعات القائمة في محو الأمية في الدول العربية التي بها تشريعات ومن أهمها انه لا توجد ضمانات العمل وحوافزه السلبية والايجابية وتحديد مستوى زمني معين يتعرض بعده الاميون للعقوبات والجزاءات ما لم تمح اميتهم .

٦ ـ تزايد رصيد الأمية لعدم استيعاب الملزمين :

من المعروف ان لمحو الأمية شقين : شق وقائى وآخر علاجى والشق الوقائى يتمثل فى استيعاب كل طفل فى سن الالزام . اما الشق العلاجى فهو محو امية من فاتتهم فرص التعليم فى المدارس . ومدارس المرحلة الأولى حتى الآن لم تستوعب كل الاطفال الملزمين مما يترتب عليه عدم دخول اعداد كبيرة من الأطفال بالمدارس الابتدائية يضاف رصيدهم الى رصيد الأميين كل عام . وتشير احدث البيانات الاحصائية أن الغالبية العظمى من البلاد العربية لا تستوعب جميع الأطفال فى سن التعليم الابتدائى وانه من بين كل مائة طفل وطفلة فى سن التعليم يضاف منهم الى جيش الأميين كل عام ما يقرب من ٢٨ طفلا وطفلة .

٧ ـ عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية :

فقد كانت محو الأمية تعتمد فى بداية الأمر على بعض الكتب المستخدمة فى التعليم الابتدائى المؤلفة خصيصا للأطفال ثم ألف فيما بعد كتب خاصة لمحو الأمية ومازالت كثير من الدول العربية تستخدم كتب الصغار ولا شك ان الكتاب المناسب ضرورى لنجاح العمل فى محو الأمية وعلى كل حال فهناك نقص واضح فى المواد التعليمية المناسبة للكبار فى القراءة والكتابة والرياضيات والثقافة العامة . وينبغى على الدول العربية أن تولى عنايتها واهتمامها لتوفير المواد التعليمية المناسبة للكبار .

٨ ـ نقص الحوافز وعدم فاعليتها :

ونقصد بالحوافز السلبية والايجابية منها التى تضع ضمانات العمل والاستمرار فيه ومن هذه الحوافز ما يخص العاملين من معلمين ومشرفين ومديرين وتشمل الحوافز المادية والمعنوية بما فيها فتح فرص الترقى امامهم على قدم المساواة مع زملائهم فى الميادين الأخرى .

ومن الحوافز ما يخص الدارسين من الأميين وهذه تشمل حوافز مادية وغير مادية مثل حسن اختيار الوقت المناسب لدراستهم وجعل ساعات الدراسة جزءا من وقت العمل باجر وحسن اختيار محتوى المواد التعليمية مما يثير اهتماماتهم ويتمشى مع ميولهم ويشبع حاجاتهم ويساعدهم على حل مشكلاتهم .

٩ ـ انقطاع الدارسين وعدم انتظامهم فى الدراسة :

فالدارسون غير مقتنعين باهمية التعليم وليس هناك ما يحملهم على الحضور او يدفعهم الى الانتظام فى الدراسة . وليست الظروف مساعدة لهم على الاجتذاب نحو الدراسة سواء من حيث مناسبة المواعيد او جدية الدراسة واستفادتهم منها . ولذا يحجمون عن الدراسة لا سيما بعد

شعورهم بتعب عملية التعلم ومن هنا كان من الضرورى العمل على جذب الدراسين وتشجيعهم على الدراسة باستمرار وينبغى أن يتضمن برنامج الدراسة فى محو الأمية الأنشطة الترفيهية والترويحية وذلك تشويقا للدارسين وتشجيعا لهم على مواصلة الدراسة .

١٠ ـ عدم الاهتمام بمرحلة المتابعة :

الفترة المحددة للدراسة بفصول محو الأمية فى معظم البلاد العربية هى تسعة شهور تتخللها فترات العطلات والاجازات الدراسية والموسمية وهذه الفترة غير كافية لتثبيت مهارات القدرة على القراءة والكتابة ولذلك يرتد كثير من الدارسين الى الأمية مرة أخرى . ومن هنا كان من الضرورى متابعة هؤلاء الدارسين بالكتب المعدة خصيصا لهذا الغرض حتى لا يرتدوا الى الأمية مرة أخرى . ومع أن الجهود التأليفية فى ميدان كتب المتابعة للكبار قليلة الا أن هناك جهودا طيبة تقوم بها الدول العربية لكن هذه الجهود ما زالت متواضعة ويلزم الأمر ضرورة الاهتمام بمرحلة المتابعة وتنظيمها على أسس سليمة يتحقق معها مواصلة الدارسين للتعليم والاستفادة من المواد التعليمية التى تقدم لهم لمتابعة تعليمهم .

١١ ـ ضعف أعداد وتدريب المعلمين :

لا يوجه فى جميع البلاد العربية معلمون متفرغون لتعليم الكبار ومحو الأمية باستثناء المغرب وتستعين البلاد العربية عادة بالمعلمين النظاميين للعمل فى محو الأمية بعد أوقات عملهم الرسمى . ومعظم هؤلاء المعلمين من العاملين فى التعليم الابتدائى وكثير منهم غير مؤهلين ونظرا لانصراف العناصر الصالحة من المعلمين عن التدريس فى فصول محو الأمية فان الحاجة الى المعلمين تدفع البلاد العربية الى التجاوز عن مدى كفاءة المعلمين العاملين فى محو الأمية بالبلاد العربية أن الاهتمام باختيارهم غير كاف وانه لم توجه عناية كافية لتدريبهم وتأهيلهم لممارسة عملهم فى تعليم الكبار على الوجه المطلوب وتبرز هذه المشكلة بالنسبة للمعلمات اذ ينقص عددهن بصورة خطيرة فى الوقت الذى تشتد فيه وتتركز الامية بين الاناث وربات البيوت وربما كان فى استخدام التليفزيون فى محو الأمية ما يساعد الدول العربية على التغلب على هذه المشكلة الى جانب المشكلات الجانبية الأخرى.

## تطور مشكلة الأمية فى مصر

بدأت مكافحة الأمية فى مصر فى أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩ . وكانت هذه البداية منطقية مع روح الثورة التى كانت تهدف الى احياء الأمة وبعث كيانها وحيويتها وكرامتها . فكان من الطبيعى أن تتجه العناية الى

نشر التعليم تمشيا مع روح الثورة بين الصغار والكبار على حد سواء — وعلى هذا فتحت لأول مرة اقسام ليلية فى ١٩٢٢ وكانت هذه الأقسام محدودة العدد لا تتجاوز ٤٦ قسما منها ثلاثة اقسام كانت تشرف عليها وزارة المعارف كما كانت تسمى فى ذلك الوقت وقسمان كانت تشرف عليهما الهيئات الشعبية و٥٩ قسما كانت تديرها مجالس المديريات .

ثم حدث ان زاد الاهتمام بهذه الأقسام بعد ١٩٢٢ بصدور دستور ١٩٢٣ الذى نص على الزامية التعليم ومجانيته ثم صدور قانون الالزامى عام ١٩٢٤ وكانت المدارس تفتح ابوابها للتعليم ثلاث فترات يوميا ، فترتين فى الصباح وبعد الظهر للاطفال وفترة مسائية لتعليم الكبار .

وفى ١٩٢٩ حدث ان حلت بالبلاد ازمة طاحنة تمثلت فى سوء جميع النواحى الاقتصادية فاقفلت معظم الأقسام الليلية أبوابها وبعد الحرب العالمية الثانية عم البلاد رخاء اقتصادى فبدأت تفكر فى مشكلاتها الاجتماعية فظهرت عندئذ وزارة الشئون الاجتماعية التى أنشئت لتعالج هذه المشكلات الاجتماعية ومن بينها مكافحة الأمية ، وبدأت مكافحة الأمية تصبح احدى مسئوليات الحكومة وهى نقطة تحول كبير فى تاريخ مكافحة الأمية بعد أن كانت فى يد الهيئات الشعبية ونصف الحكومية كمجالس المديريات .

وفى عام ١٩٤٤ صدر أول قانون لمحو الأمية فى مصر وهو القانون رقم ١١٠ لمحو الأمية على أن يبدأ العمل به فى عام ١٩٤٤ — ١٩٤٥ وتقوم به وزارة الشئون الاجتماعية ولكن ميزانية الدولة صدرت دون حساب مكافحة الأمية فتأجل تنفيذه الى العام التالى ١٩٤٦/٤٥ وفيه رصد مبلغ ٢٠٠ جنيه للبدء فى المشروع . وبدأت وزارة الشئون الاجتماعية المشروع على صورة تجربة فى القاهرة والجيزة على أن تعمم التجربة فيما بعد فى باقى البلاد . والذى حدث أن وزارة الشئون الاجتماعية كانت تعتمد فى تنفيذ المشروع على وزارة المعارف من ناحية المدرسين والمفتشين والمدارس والتجهيزات حتى الكتب الفائضة من حاجة التعليم الأولى كانت تستغل فى مكافحةالأمية. وكانت وزارة المعارف تقدم كل ذلك بالمجان . وفى نهاية السنة رؤى أن تقوم وزارة المعارف بالمشروع فعهد اليها عام ١٩٤٦ ، وتولت منذئذ مهمة تنفيذه . وانشىء لهذا الغرض ادارة خاصة فى وزارة المعارف عرفت باسم ادارة مكافحة الأمية ثم تغير اسمها الى ادارة التربية الاساسية ومحو الأمية، واخيرا الى ادارة تعليم الكبار ومحو الأمية . وتعتبر هذه الادارة المسئولة عن الاشراف على تنفيذ قانون محو الامية الجديد ( قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ) كما سنشرح بالتفصيل عند الكلام عن الأسس التشريعية لمحو الأمية .

الا ان مشروع عام ١٩٤٤ لم يحقق تقدما فى محو الأمية اذ كانت نسبة التقدم التى حققها لم تبلغ أكثر من حوالى ٤٪ كل عشر سنوات ومن المعروف من البيانات التى ذكرتها اليونسكو فى بحثها عن تقدم مكافحة الأمية فى العالم ان البلاد التى يقل فيها متوسط نسبة التقدم كل عشر سنوات عن ١٠٪ يتزايد فيها عدد الأميين وان البلاد التى يبلغ فيها متوسط التقدم ٢٥٪ او اكثر يتناقص فيها عدد الأميين تناقصا واضحا . ومعنى هذا انه كان على مشروع عام١٩٤٤ ان يزيد قدرته ستة اضعاف لتكون فعاليته اكيدة فى محو الأمية .

## اسباب ضعف مشروع ١٩٤٤ :

هناك عدة عوامل تضافرت وادت الى ضعف مشروع عام ١٩٤٤ ومن ابرز هذه العوامل :

١ ـ قلة الميزانية : فقد بدأ تنفيذ المشروع ١٩٤٤/١٩٤٥ بميزانية سنوية مقدارها ٢٠٠ الف جنيه زادت فى السنوات التالية حتى وصلت الى ما يزيد عن نصف مليون جنيه عام ١٩٥١/٥٠ ثم اخذت تتناقص بعد ذلك حتى وصلت الى اقل من ٥٠ الف جنيه فى نهاية الستينات . ومثل هذا المبلغ لا يسمح الا بتعلم عدد قليل من الاميين بالنسبة لحجم المشكلة الضخمة .

## ٢ ـ تزايد رصيد الأميين لعدم استيعاب الملزمين :

من المعروف أن لمحو الأمية شقين : شق وقائى وشق علاجى . والشق الوقائى يتمثل فى استيعاب كل طفل فى سن الالزام . اما الشق العلاجى فهو محو أمية من فاتتهم فرص التعليم فى المدارس . ومدارس المرحلة الأولى حتى الآن لم تستوعب كل الأطفال الملزمين بما يترتب عليه عدم دخول اعداد كبيرة من الأطفال بالمدارس الابتدائية يضاف رصيدهم الى رصيد الأميين كل عام . وقد وصل عدد هؤلاء الأطفال فى بعض الأحيان الى ما يزيد عن ¼ مليون طفل سنويا . ومن ثم فان مكافحة الأمية ترتبط ارتباطا وثيقا باستيعاب الملزمين وهذا دعا القائمين على محو الأمية فى وزارة التربية والتعليم فى بداية الستينات الى وضع مشروع للتربية الأساسية ومحو الأمية يتمشى مع مشروع السنوات العشر لتعميم التعليم الابتدائى ( ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ) وحددت فترة زمنية مقدارها عشر سنوات للقضاء على الأمية قضاء تاما الا ان هذا المشروع لم ير النور .

## ٣ ـ عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية :

فقد كان محو الأمية يعتمد فى بداية الأمر على بعض الكتب المستخدمة فى التعليم الابتدائى المؤلفة خصيصا للاطفال ثم ألفت فيما بعد كتب خاصة

لمحو الامية كان من اولها كتاب المطالعة العربية لمكافحة الأمية بأجزائه الأربعة وكتاب الحساب لمكافحة الأمية وكتاب الثقافة الدينية لمحو الأمية وقد ظلت هذه الكتب مستعملة حتى عام ١٩٥١ عندما بدىء فى استخدام كتاب « تعلم » بدل الجزء الاول من المطالعة العربية ، ثم الغى الكتاب بعد ذلك وقد اثبتت التجربة عدم صلاحية هذه الكتب لتعليم الكبار .

ثم عادت وزارة التربية والتعليم فاوصت باستخدام عدة كتب هى سلسلة « انا اقرا » و « انا عربى » و « هيا نقرا » كما شجعت الوزارة الجهود المحلية للمحافظات فى وضع الكتب المناسبة لها وقد قامت بعض المحافظات فعلا بوضع كتب خاصة لها منها محافظة القاهرة ومطروح وكفر الشيخ.

**٤ ـ قلة المكافآت :**

فقد كان يصرف لمعلم محو الأمية جنيهان ونصف كل شهر والمفتش اربعة جنيهات . وهذه المكافآت قليلة مما ادى الى انصراف كثير من المعلمين عن العمل فى اقسام محو الأمية أو عدم تحمسهم للعمل بها .

**٥ ـ انقطاع الدارسين وعدم انتظامهم فى الدراسة :**

فالدارسون لم يكونوا مقتنعين بأهمية التعليم ولم يكن هناك ما يحملهم على الحضور او يدفعهم الى الانتظام فى الدراسة . ولم تكن الظروف مساعدة لهم على الاجتذاب نحو الدراسة سواء من حيث مناسبة المواعيد أو جدية الدراسة واستفادتهم منها .

**٦ ـ عدم وجود مرحلة للمتابعة :**

كانت الفترة المحددة للدراسة بفصول محو الأمية تسعة شهور تتخللها فترات العطلات والأجازات الدراسية والموسمية . وهذه الفترة غير كافية لتثبيت مهارات القدرة على القراءة والكتابة ولذلك كان كثير من الدراسيين يرتدون الى الأمية مرة أخرى . ومعنى هذا انه لم تكن هناك عملية لمتابعة الدارسين . ومع أن الجهود التاليفية فى ميدان كتب المتابعة للكبار قليلة الا ان هناك جهودا طيبة قام بها مركز سرس الليان وكانت هناك بداية طيبة لمحافظة القاهرة فى انتاج كتب للمتابعة يستخدمها الدارسون فى مدارس الشعب بالمحافظة .

**جهود اخرى لمكافحة الأمية فى مصر :**

الى جانب مشروع عام ١٩٤٤ كانت هناك جهود اخرى لمنظمات فى مكافحة الأمية من اهمها :

١ ـ مركز سرس الليان :

وهو مركز دولى لكل العالم العربى انشاته منظمة اليونسكو عام ١٩٥٢، بالاتفاق مع حكومة مصر. ومنذ انشائه والمركز يقوم بمجهود فى مكافحة الامية سواء عن طريق تدريب المبعوثين من الدول العربية او الدراسات والبحوث التى يقوم بها او النماذج من الكتب والمواد التعليمية التى ينتجها. وكان المركز منذ انشائه يعرف بمركز التربية الاساسية ( ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ ) ثم مركز تنمية المجتمع ( ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ ) ثم التعليم الوظيفى ( ١٩٦٩ ) .

٢ ـ مراكز التربية الأساسية :

قامت وزارة التربية فى منتصف الخمسينات بانشاء عدة مراكز للتربية الاساسية ومحو الامية موزعة على القرى والريف فى مختلف انحاء البلاد .

وكان الهدف من انشاء هذه المراكز تدريب القادة المحليين وتدريب المدرسين على تعليم الكبار لمحو الامية وتنظيم فصول نموذجية لمحو الامية والى جانب ذلك كانت هذه المراكز تقدم خدمات ثقافية اخرى عن طريق نشر الوعى القومى والصحى والاجتماعى .

٣ ـ مدارس الشعب :

فى عام ١٩٦٠/١٩٦١ قامت محافظة القاهرة بمشروع انشاء مدارس الشعب للقضاء على الامية فى المحافظات فى مدى عشر سنوات ، ورصدت المحافظة لهذا المشروع ميزانية بلغت مائة ألف جنيه سنويا . واعدت لذلك مناهج جديدة وكتبا تعليمية خاصة منها كتاب القراءة الشعبية بجزايه .

وقامت محافظة الاسماعلية بانشاء مدارس الشعب لمكافحة الامية على غرار مدارس الشعب بمحافظة القاهرة . ونشطت كثير من المحافظات فى القيام بمشروعات مماثلة لمكافحة الامية منها مدارس الحياة بأسوان .

تجربة مكافحة الأمية بالتليفزيون :

مع التطور السريع للتليفزيون العربى فى سنواته الأولى كان من الطبيعى التفكير فى الاستعانة به فى محو الامية وتكون قيادات مدربة بين المشتغلين فيها . هذا الى جانب أن التليفزيون داخل المنازل يقوم بدور كبير فى تعليم كثير من الاميين .

ثم ان استخدام التليفزيون فى محو الامية له مزايا فريدة من اهمها :

ـ أن التليفزيون يستخدم صفوة المعلمين المدربين .

ـ ان ما يبذل من عناية واهتمام فى تخطيط برامج التعليم التليفزيونى واخراجها يؤدى الى زيادة كفاتها .

ـ ان ما تتركه العروض التليفزيونية من اثر تربوى يجعل التعلم ابقى اثرا واكثر دواما .

بيد انه عندما اتجه التفكير الى استخدام التليفزيون فى مكافحة الأمية رؤى أن يبدأ العمل كتجربة على نطاق ضيق يمكن على أساسه التوسع فيما بعد .

وقد بدأ اجراء هذه التجربة فى عام ١٩٦٤/٦٣ بمحافظتى القاهرة والجيزة فى ٣٨ فصلا تجريبيا منها ١٢ فصلا كبيرا و ٢٥ فصلا صغيرا كانت تضم جميعا ١٩٩١ دارسا ودارسة وكان يقابل هذه الفصول التجريبية ٣٧ فصلا ضابطا كانت تضم ١١٧٤ دارسا ودارسة .

وقد شارك كاتب هذه السطور فى تقديم الدروس التليفزيونية واعداد المواد التعليمية المتلفزة كما شارك فى اعمال اللجان الفنية للتجربة وما قامت به من دراسات وتقويم للتجربة .

وقد كشفت نتائج التجربة عن مشكلات كثيرة فى تنفيذ التجربة الا انها فى نفس الوقت اكدت امكانية استخدام التليفزيون بنجاح فى محو الأمية . ولكن للأسف ان هذه التجربة رقدت بعد ذلك عدة سنوات حتى عام١٩٦٩/٦٧ عندما اعيدت مرة اخرى ولكن ليس على اساس تجريبى . ثم توقفت تماما آخر رجعت بعدها فى عام ١٩٧٢/٧١ بالاشتراك مع مجلس الاعلام الريفى .

**مشروع محو الأمية عن طريق الراديو :**

وهو مشروع بدأته اذاعة الشعب فى اول فبراير ١٩٦٩ . وهو عبارة عن برنامج فى حلقات يومية مدتها ربع ساعة وقد استمر البرنامج حتى آخر ديسمبر من نفس العام .

**الجهاز الاقليمى العربى لمحو الأمية :**

وقد أنشىء عام ١٩٦٦ بناء على توصية مؤتمر الاسكندرية لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية فى البلاد العربية (١٩٦٤ ) وللجهاز بحكم وظيفته جهود عظيمة فى محو الأمية فى مصر والبلاد العربية على السواء . سواء عن طريق اعداد المواد التعليمية او الدورات والحلقات التدريبية والنشر والاعلام والبحوث او المشروعات أو ايفاد الخبراء او المنح الدراسية أو المعسكرات الفنية او المؤتمرات والحلقات الدراسية او الزيارات الاستطلاعية وغيرها .

**معهد التربية العمالية وفروعه :**

وقد بدأ تنفيذ تجربته لتخريج معلمين لمحو الامية من العمال النقابيين ومن المتعاطفين مع العمال خاصة فى قطاع الريف ليخدموا التشكيلات النقابية فى نهوضها بمحو امية العمال المنتمين اليها فى اطار الخطة العامة لمحو الأمية وقد بدات تجربته هذه بالدورة الأولى التى عقدت به من ١٩٧١/١٢/١١ الى ١٩٧٢/١/١ .

**نظرة الى المستقبل :**

من العرض السابق نجد أن هناك جهودا كثيرة متنوعة بذلت ومازالت تبذل فى ميدان محو الأمية . ولكن على الرغم من ذلك فما زالت هذه الجهود دون المستوى الذى تتطلبه خطورة هذه المشكلة وما زالت لا تحظى بالاهتمام الذى تستحقه . وتشير البيانات الاحصائية حتى فى السنوات الأخيرة الى ان معدل الانخفاض السنوى للأمية فى الوقت الراهن لا يمكن أن يؤدى الى القضاء على المشكلة بأى حال من الأحوال . فاذا اضفنا الى ذلك تزايد النمو انسكانى فى البلاد العربية من ناحية وقصر التعليم الابتدائى عن استيعاب كل الأطفال الصغار من ناحية اخرى امكننا ان ندرك خطورة الموقف الذى نواجهه بالنسبة لمشكلة الأمية وانه قد آن الأوان لنعقد العزم بالاخلاص على القضاء عليها والتخلص من ربقة عبوديتها .